من ان هذا «الالتزام» ليس جديداً، الاّ انها المرة الاولى التي يعبّر فيها زعيم سوفياتي عن هذا الموقف في حضور رئيس عربي. وفي مأدبة العشاء التي أُقيمت على شرف الرئيس السوري، أكد غورباتشيوف ان غياب العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل «لا يمكن اعتباره طبيعياً»(٦٠).

وعلى الرغم من اتفاق الطرفين على تأييد السعي الى «تسوية سياسية» في الشرق الاوسط، الاّ ان وسائل اعلام البلدين أبرزت فهماً متبايناً للمؤتمر الدولي. فقد ذكرت صحيفة «تشرين» السورية، ان البلدين اتفقا على ان المؤتمر الدولي يشكّل اطاراً سليماً لتحقيق السلام العادل، والدائم، في المنطقة، شرط ان يُعقد تحت مظلّة الامم المتحدة، ويتضمّن جدول أعمال لتطبيق القرارات الدولية العديدة حول الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي المحتلة، واحقاق حقوق الشعب الفلسطيني(٦١)؛ بينما أشارت وكالة «تاس» السوفياتية الى ان الاتحاد السوفياتي يعتبر المؤتمر الدولي أداة لاعادة السلام في هذا الجزء من العالم، ووسيلة لاقرار ضمانات تكفل أمن الدول العربية ودولة اسرائيل(٦٢). ولكن هذه التباينات لم تمنع الرئيس غورباتشيوف من تقديم تعهّد الى الرئيس الاسد باستمرار الاتحاد السوفياتي في تقديم «كل مساعدة ممكنة» الى سوريا، على الصعيدين، الاقتصادي والعسكري.

وفي السنتين التاليتين، ١٩٨٨ و١٩٨٩، حفلت مسيرة العلاقات السورية ـ السوفياتية بالعديد من المواقف المختلفة. فقد أعلن كارين بروتنتس عن ان الاتحاد السوفياتي أبلغ الى الرئيس السوري «ان تسوية النزاع الشرق أوسطي لن يكون بالقوة العسكرية... وان أي حل يمكن ان يخرج به المؤتمر الدولي يجب ان يستند الى فكرة توازن المصالح بين الحق الفلسطيني في تقرير المصير وحق اسرائيل في الوجود»(٦٣). وفي الوقت عينه، تحدث بعض المصادر الصحافية عن رفض موسكو مدّ سوريا بصواريخ اس.اس. ـ ٢٣ التي يبلغ مداها ٢٠٠ ميل(٦٤)؛ بينما وافق الاتحاد السوفياتي على تزويد سوريا بأحدث مقاتلاته الهجومية من طراز «سوخوي ـ ٢٤»، اضافة الى قيامه بتسليم سوريا الدفعة الثانية من الطائرة «ميغ ـ ٢٩»(٦٥).

ولم تقتصر المساعدة السوفياتية لسوريا على الجانب العسكري، بل تعدّته الى الجانب الاقتصادي، الذي شكّل، في الفترة المعنيّة، أحد الجوانب المثيرة لقلق القيادة السورية، التي دأبت على اتهام العرب بفرض حصار اقتصادي على سوريا. وقد تتالت زيارات الوفود الاقتصادية الى سوريا في أعقاب زيارة الرئيس الاسد لموسكو. وبدأ تنفيذ «برنامج شامل وعام للاقتصاد السوري»(٦٦).

ويمكن تفسير التعارض الظاهري في التعامل السوفياتي مع سوريا برغبة الاتحاد السوفياتي في المحافظة على علاقاته مع طرف اقليمي هامّ، وحماية مصالحه الكبيرة في سوريا، دون ان يربط نفسه بشعارات «التوازن الاستراتيجي» التي تتبنّاها القيادة السورية منذ خروج مصر من الصف العربي. وقد ذكر السفير السوفياتي لدى سوريا، الكسندر زوتوف، ان تسليح سوريا يتمّ على أساس مبدأ «الكفاية الدفاعية المعقولة»(٦٧)، الذي فسّره بأنه «القدرة على انزال خسائر غير مقبولة باسرائيل، في حال شنّ أي هجوم على سوريا».

مجمل القول، ان العلاقات السورية ـ السوفياتية، في السنوات الخمس الاولى من عهد غورباتشيوف، عادت الى الفتور، بسبب التعارض في المواقف حول قضايا رئيسة عدّة؛ ووفّرت زيارة الرئيس الاسد الاخيرة لموسكو، في العام ١٩٩٠، فرصة جديدة لعرض نقاط الالتقاء والاختلاف في المواقف السورية والسوفياتية.

فبالنسبة الى القضية الفلسطينية، يؤيد البلدان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،